

التنوع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات

طالب دكتوراه: حجيرة عبد المنعم
المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء
الجزائر

د. العشي هارون
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر

Abstract:

The aim of this study is to show the diversity of the Algerian economy by following the export composition outside the hydrocarbon sector and examine the possibility of matching the reality of the Algerian economy to the symptoms of Dutch disease, which represents the reverse image of the term economic diversification, and our survey is supported by a record study aims to highlight the determinants of economic diversification estimation model using Panel data for 20 developing countries and moving in the path of growth and we concluded our study by mentioning some of the experiences of that have succeeded in diversification economy.

Keywords: Economic diversification, Dutch disease, exports outside the hydrocarbons sector, the revealed comparative advantage.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار مدى تنوع الاقتصاد الجزائري متتبعين في ذلك تركيبة الصادرات خارج قطاع المحروقات وفحص إمكانية مطابقة واقع الاقتصاد الجزائري لأعراض العلة الهولندية والتي تمثل الصورة العكسية لمصطلح التنوع الاقتصادي، كما دعمنا دراستنا بدراسة قياسية تهدف إلى إبراز محددات التنوع الاقتصادي بتقدير نموذج باستعمال معطيات (Panel) لعشرين دولة صاعدة وسائرة في طريق النمو وختمنا دراستنا بذكر بعض تجارب الدول التي نجحت في تنوع اقتصادها.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، العلة الهولندية، الصادرات خارج قطاع المحروقات، الميزة النسبية الظاهرة.

مقدمة:

العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية بينت أن التنوع الاقتصادي وإملاك الميزة النسبية في العديد من المنتجات يقود إلى معدلات نمو مرتفعة ، فدل مثل ماليزيا ، الهند، الشيلي... الخ نجحت في الخروج من دائرة التخلف عن طريق جعل اقتصادياتها أكثر تنوعا، في حين أن دولا أخرى تتميز صادراتها بالأحادية كحالة الجزائر التي يطغى على صادراتها قطاع المحروقات بنسبة 97% ما يجعل اقتصادها رهينا لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الخارجية، وخير دليل على ذلك أزمة أسعار النفط التي حدثت عام 1986 وما تبعها من انعكاسات سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية، هذه الوضعية تجعل من تنوع الاقتصاد عموماً وتنوع الوعاء التصديري خصوصا ضرورة حتمية من أجل فك الارتباط بين الصادرات وقطاع المحروقات، لا سيما وأن موضوع التنوع الاقتصادي عاد ليُطرح بقوة في الأدبيات الاقتصادية بعد فترة الأوفول حيث طغت سياسة التخصص، وانطلاقا من هذا نطرح الإشكالية التالية :

ما هو موقع الاقتصاد الجزائري بين واقع نظريات التخصص وحتمية التنوع الاقتصادي؟

أولا: التنوع الاقتصادي مفاهيم ونظريات**I. مفهوم التنوع الاقتصادي:**

تختلف الرؤى التي ينظر بها إلى التنوع الاقتصادي ، فهناك من يربط التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل ، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية ، فحسب الاقتصادي¹ Jean Claude Berthéleny نقول عن اقتصاد ما أنه متنوع إذا كان الهيكل الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية مختلفة عن بعضها البعض وذلك من حيث طبيعة السلع والخدمات المنتجة، كما يلخص المعهد العربي للتخطيط التنوع الاقتصادي بالرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها تعزيز قدرات الدولة ضمن التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في

قطاعات متنوعة، وكخلاصة لمختلف التعاريف نقول أن التنوع الاقتصادي يشمل كل السياسات التي تهدف إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع التي تخضع أسعارها لتقلبات السوق، وذلك بهدف التقليل من المخاطر الاقتصادية والتحلي بالقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية.

II. التنوع في الأدبيات الاقتصادية:

إن إشكالية التنوع الاقتصادي ليست حديثة في الأدب الاقتصادي، فقد كانت أولى الأعمال في هذا المجال في أزمة الكساد الاقتصادي عام 1930 من طرف الاقتصادي ماك لوغلين Mac Laughlin، فقد حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركيز النشاطات الاقتصادية، فبينت دراسته أن المدن التي تتصف بمستوى تركيز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بين الحربين العالميتين²، كما طرحت هذه الإشكالية خلال نفس الفترة عندما انهارت أسعار المواد الأولية كالين في بلدان أمريكا اللاتينية، وكانت هذه الأعمال الشرارة الأولى للتفكير في التغيير الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول وتكون الرغبة لديها في عدم التخصص في إنتاج المواد الأولية³. كما عرفت البحوث في مجال التنوع الاقتصادي تطورا سريعا خلال سنوات 1940، 1950 حيث ارتبطت إشكالية التنوع الاقتصادي بمصطلحي النمو والتطور الاقتصادي إلى غاية نهاية سنوات 1970 من القرن الماضي، ويمكن ذكر بعض الأبحاث التي قام بها الاقتصاديون في هذا المجال:

✓ قام الاقتصاديان روسونستان و رودان⁴ Rosenstein, Rodan بمعالجة موضوعي أثر التعليم وكثافة مصفوفة ما بين القطاعات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تنوع اقتصاديات الدول النامية يجب أن يترجم بتسويد مصفوفة ما بين القطاعات وذلك نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المبادلات بين مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة التكامل الكبير بينها، فقد حاول الأخيران تحديد الأنشطة الصناعية التي لها دور كبير في

تسريع المبادلات الداخلية ، هذه الدراسة حول أثر التعليم والصناعات المنشطة للتبادل الداخلي بين القطاعات شغلت الفكر الاقتصادي المتعلق بالدول النامية إلى سبعينات القرن الماضي .

✓ بالنسبة للاقتصادي برنيس Bernis فان التنويع الاقتصادي يمر من خلال عملية التصنيع، والمعروفة باسم الصناعات المصنعة، والمستوحاة من فكرة قطب النمو المعروضة من قبل فرونسوا بيرو François Perroux، والتي تتعلق بإيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تتطلب إيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تعني أن مختلف القطاعات متداخلة فيما بينها من جهة المدخلات والمخرجات، الشيء الذي يستلزم وجود قطاعات إنتاج معدات وسلع وسيطيه موجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي.

✓ من جهة أخرى ركز الاقتصاديان "روستو" و"كيزنايت"⁵ Kuznets⁶ et Rostow على أن التغيير الهيكلي للاقتصاد والتنويع الاقتصادي ضروريان من أجل المرور إلى النمو والتطور .

✓ ركز الاقتصادي لويس Lewis على القدرة على الاستثمار والتراكم الوطني كعامل أساسي لتنويع الهيكل الاقتصادي والتحول من الاقتصاد التقليدي .

ورغم كون إشلكية تنويع الصادرات في صلب الأعمال المتعلقة بنظرية التطور الاقتصادي، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصادي العالمي أواخر سنوات 1970 بالإضافة إلى فشل سياسة إحلال الواردات كانتا سبباً في التهميش النسبي لفكرة التنويع الاقتصادي⁷، واستقرار الاقتصاد الكلي والتخصص الدولي أصبعا العناوين الكبرى للفكر والسياسات المتعلقة بالتطور، لكن في السنوات الأخيرة بدأ يبرز مصطلح التنويع بقوة في الدراسات الاقتصادية.

III. التنوع الإقتصادي: الاهتمامات الحديثة:

شهدت السنوات الأخيرة عودة قوية لمسألة التنوع الإقتصادي وذلك لتوافر العديد من الأسباب منها⁸: ضعف نجاعة

اقتصاديات الدول النامية، عدم استفادة هذه الدول من المعاملات التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة، كما أن كثيرا من الدراسة أشار إلى القيود المفروضة على العرض وضعف التنوع الإقتصادي كما أن العوائد المتأتية من الانفتاح التجاري ضئيلة جدا.

عالجت الأدبيات الاقتصادية الحديثة موضوع التنوع الإقتصادي والعوامل المفسرة له، ومن بين أهم هذه الدراسات

✓ دراسة Imbsand Wacziarg⁹ الذين استعملوا البيانات المتعلقة بالإنتاج واليد العاملة الوطنية لدراسة العلاقة بين تركيز القطاعات الوطنية وبنية الدخل حسب الفرد في عدة دول، خلُصت نتائج دراستهما إلى وجود نموذج غير خطي بين التنوع والإنتاج والتشغيل والنمو الإقتصادي، باستعمال البيانات المتعلقة بالتشغيل والقيمة المضافة حسب القطاعات التي تغطي الكثير من البلدان ومستويات متنوعة من التقسيمات القطاعية استنتج الباحثان أن مسار التطور يتميز بمرحلتين من التنوع: الأولى "النمو الإقتصادي" يفسر بتزايد التنوع في القطاعات كما تشهد هذه المرحلة تزايد الدخل حسب الفرد، المرحلة الثانية: "التوزيع القطاعي للنشاط الإقتصادي" يبدأ في التركيز، وعليه فإنه حسب الباحثين فإن التركيز القطاعي يبدأ بمنحنى متناقص ثم يأخذ في التزايد.

✓ في دراسة لهما برهن Klinger and Iederman¹⁰ على صحة ما توصل إليه الباحثان Imbs and Wacziarg في حالة استبدال التنوع الإقتصادي بالتنوع الصادرات، وذلك باستعمال البيانات المتعلقة بالصادرات، الباحثان خلُصا إلى أن التنوع يزيد عند الدول الأقل تطورا ثم ينحصر التنوع عند بلوغ مستوى معين من التطور، كما درس الباحثان العلاقة بين المنتجات الجديدة المصدرة ومستوى التطور، فخلُصا إلى أن عدد المنتجات

الجديدة المصدرة تتبع منحنى متزايد ثم تأخذ في التناقص بالنسبة للدخل ما يدل على أن الاقتصاد يصبح أقل تركزا وأكثر تنوعا تناسبا مع تزايد الدخل.

✓ اقترحا كل من Cadot, Carrere, Strauss-Kahn¹¹ تقسيم مؤشر التكرز السلعي لثايل Thail الذي يمثل مباشرة الهامش التكنيفي والهامش التوسعي (منتجات جديدة أو أسواق جديدة)¹² لتتبع الصادرات، قبل تحليل الكيفية التي يتم بها يتطور الهامشين بدلالة الناتج المحلي الخام حسب الفرد، استعمل الباحثان قاعدة بيانات تتضمن 156 بلد وخلصا إلى وجود علاقة في شكل منحنى متزايد ثم يأخذ في التناقص بين التطور الاقتصادي وتنوع الصادرات.

ثانيا: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر

1. الاقتصاد الجزائري: العلة الهولندية كبديل للتنوع الاقتصادي

يتميز الاقتصاد الجزائري بتبعيته الكبيرة لقطاع المحروقات إذ تشكل الصادرات منها ما نسبته 97 % من إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى ذلك فإن الجهاز الإنتاجي يفنقر بدرجة كبيرة إلى التنوع، فمنذ عام 1973 وقطاع المحروقات يفرض هيمنته الكاملة على الاقتصاد الجزائري فقد استحوذ على مجمل الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما أكدت الأزمة الاقتصادية عام 1986 هشاشة الاقتصاد واعتماده المفرط على صادرات المحروقات.

هذه التبعية شبه تامة لقطاع المحروقات وضعف تنوع الجهاز الإنتاجي تكاد تتطابق مع ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بأعراض المرض الهولندي¹³ dutchdiseis والذي تظهر أعراضه من خلال العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية (لاسيما النفط) والتدني الذي يمكن أن يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الصناعة، وفي محاولة لتظهير وتوضيح آثار المرض الهولندي قام الاقتصاديان W.MaxCordan و J. Peter Neary بنشر دراسة مبنية على فرضية دولة صغيرة متفتحة اقتصاديا، تتوفر على ثلاث قطاعات :

القطاع المصدر (قطاع المناجم)، قطاع المنتجات القابلة للتبادل الأخرى (السلع المصنعة)، قطاع المنتجات غير قابلة للتبادل (الخدمات)¹⁴، كما افترضنا أن كل قطاع يساهم فيه عاملي إنتاج : عنصر نوعي spécifique (رأس المال)، وعنصر متحرك mobile (العمل).

يدرس النموذج آثار نمو وازدهار القطاع المصدر (Boom) على قطاع المنتجات القابلة للتبادل الأخرى (السلع المصنعة) وفي هذا الصدد يميز الكاتبان بين أثرين: أثر حركة الموارد، أثر الإنفاق، سنحاول فيما يلي فحص الاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تبرز امكانية توافق واقع الاقتصاد الجزائري مع أعراض العلة الهولندية.

إن الزيادة المفرطة في إجمالي الصادرات من لقطاع المصدر (Boom) من آثار الاعتماد على الربيع في بالأجال القصير (ارتفاع الصادرات مما قيمته 12.525 مليار دولار سنة 1999 إلى ما قيمته 62.956 مليار دولار)¹⁵، بالإضافة إلى تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي والذي يسجل نزعة نحو الانخفاض: 124 سنة 1999، 99.52 سنة 2005، 105 سنة 2014¹⁶، كما أن معدلات التبادل شهدت تحسنا خلال الفترة (1999-2014): 59.43 سنة 1999 إلى 73.94 سنة 2014) هذه الفترة التي نعتبرها فترة ازدهار بالنسبة للاقتصاد الجزائري .

إذا أردنا التدقيق أكثر في تطور (TCER) خلال سنوات الازدهار بالاعتماد على تطور أسعار البترول نلاحظ أن (TCER) في منحنى تنازلي خلال فترات الازدهار ، فعلى سبيل المثال خلال فترة الازدهار (1999-2014) نجد أن (TCER) ينخفض بحوالي 20% من قيمته في حين أن معدلات التبادل في ارتفاع وهذا يفسر بعامل ذو طابع مؤسستاتي: راجع إلى سياسة الصرف والذي يحدد من أجل اجتناب السيناريو الذي يمكن أن تعيشه الجزائر في حالة ترك سعر الصرف يحدد وفقا لقوى السوق الحرة¹⁷، كم يرجع

البروفيسور يوسف بن عبد الله ذلك إلى بنك الجزائر والذي حسبته فإنه يوقف بطريقة نظامية الفائض من العملة وذلك من خلال التعقيم عن طريق السياسات النقدية والجبائية ومنه تقطع الصلة بين عرض النقود وسعر الصرف ، هذا التناقض يضيق من مجال قبول فرضيات المرض الهولندي.

كما أنه حسب المرض الهولندي فإن الزيادة في مداخيل الدولة تدفع بالنفقات العمومية إلى الارتفاع وهوما يعرف في تفاصيل النظرية بأثر الانفاق، ففي السنوات الأخيرة شهدت النفقات العمومية في الجزائر ارتفاعا كبيرا تزامنا مع ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في تمويل ميزانية الدولة، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي (FMI) رقم 20/12 في شهر جانفي 2012 فإن حصيلة المحروقات (بالدولار الثابت) زادت بأكثر من الضعف في العشرية (2001-2010) مقارنة بالعشرية التي سبقتها، كما أن نسبة مساهمة حصيلة المحروقات في مجموع مداخيل الدولة ارتفعت من 63% إلى 72% وهذا ما يزيد من تبعية ميزانية الدولة لأسعار البترول، كما أن الجزائر تخصص نسبة كبيرة من مداخيلها في نفقات الاستثمار والتي ارتفعت من النسبة 24% إلى 35% تماشيا مع مخططات الاستثمار التي سطرته الدولة.

من نتائج العلة الهولندية العلاقة العكسية التي تحدث بين القطاع المزدهر والقطاع الانتاجي الصناعي في البلد، أو بمعنى آخر الاختفاء المتزايد للنشاطات الصناعية في بلد ما، وعادة ما يفسر بضعف مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الخام (PIB)، فالقطاع الصناعي الإجمالي انخفض من نسبة 15% من الناتج الداخلي الخام أواسط الثمانينات إلى 5.5% فقط في سنة 2006، هذا التراجع يقابله تحسن في قطاع المحروقات والخدمات، كم أن ضعف معدلات النمو في القطاع الصناعي يغذي حالة الانحلال الصناعي أو كما يطلق عليه البروفيسور يوسف بن عبد الله النمو اللا تصنيعي (La croissance désindustrialisante)¹⁸، كما أن معدلات نمو الناتج المحلي الخام

حسب قطاع النشاط خلال الفترة (1997-2008)¹⁹ قد سجل للقطاع الصناعي العمومي ما معدله 0.8- % سنة 1999 ليصل إلى ما معدله 6.5- % سنة 2007 ما يؤكد فرضية الانحلال الصناعي ، كما أن تركيب القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (VA) حسب قطاعات النشاط لسنة 2011 يبين حسب الشكل أدناه أن :

✓ قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يشكل ما نسبته 21 % من القيمة المضافة الإجمالية خارج قطاع المحروقات.

✓ قطاع الفلاحة، الحراة والصيد يمثل ما قيمته 19 % من القيمة المضافة.

✓ قطاعي التجارة والنقل والاتصالات يشكلان ما نسبته 24% و 17% على التوالي.

✓ نلاحظ أيضا نسب المساهمة الضعيفة لقطاعي الصناعة: الصناعات النسيجية، صناعات الجلود والأحذية، ص ح م ك م ك^(*)، المناجم والمقالع، أما فيما يخص قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك فلا يساهم إلا بنسبة 1% في تركيب القيمة المضافة رغم توفر الجزائر على مؤهلات كبيرة من أجل النهوض بهذا القطاع وذلك نظرا لاعتماد هذه الصناعات على البترول ومشتقاته، عليه فإن نسبة مساهمة قطاع الصناعة ككل في تشكيل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لا تتعدى 7.9% لسنة 2011 و 7.4 لسنة 2013.

بعد هذا التحليل والتشخيص البسيطين نستنتج أن واقع الاقتصاد الجزائري يتطابق إلى حد كبير مع ما تنص عليه أعراض العلة الهولندية، إلا أنه غير مصاب بهذا الداء، أو نستطيع أن نطلق عليه العلة الجزائرية وذلك للأسباب التالية:

✓ غياب تحسن سعر الصرف الحقيقي.

✓ غياب تنقل عوامل الإنتاج.

✓ غياب قطاع اقتصادي قادر على التنافس منذ البداية.

إن التسليم ولو كان جزئيا بإصابة الاقتصاد الجزائري بأعراض العلة الهولندية دليل قاطع على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على قطاع واحد هو قطاع واحد دون القطاعات الأخرى.

1. تحليل للصادرات خارج قطاع المحروقات:

سنتطرق في هذه النقطة إلى التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات لمعرفة سيرورة تطورها منذ بداية التسعينات إلى غاية سنة 2014، بالإضافة إلى معرفة ممكن التغييرات على مستوى المنتجات المصدرة للقيام بتطوير المنتجات ذات التنافسية العالية، بالإضافة إلى استخلاص أحد السبيلين في التنوع الاقتصادي الأنسب لواقع الاقتصاد الجزائري: الأفقي أم العمودي.

1- تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات:

نلاحظ أن تركيبة سلعية قليلة التنوع، بالإضافة إلى أن صادرات المحروقات تحتل مساحة كبيرة من إجمالي الصادرات فكذلك صادرات قطاع المنتجات النصف مصنعة تغطي نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1995-2014. فخلال فترة الدراسة المنتجات نصف مصنعة سجلت أدنى نسبة لها: 53.83% وأعلى نسبة لها: 82.15% من إجمالي الصادرات، أما المجموعات الأخرى والمتعلقة بالمنتجات النهائية فقد سجلت:

- **المنتجات الاستهلاكية:** أدنى نسبة لها 4.32% وأعلى نسبة لها 21.61%، تتكون هذه المجموعة من: السكريات، التمور، مياه معدنية وغازية.....
- **المنتجات الخامة:** أدنى نسبة لها: 4.22% وأعلى نسبة لها: 17.24% ، تتكون هذه المجموعة من: فضلات القطع الحديدية، الفوسفات، الجلود، فروة الجلود....

- **سلع التجهيز الفلاحي:** أدنى نسبة لها 0% وأعلى نسبة لها: 5.71%، تتكون هذه المجموعة من: ملحقات الأنابيب الحديدية والفولاذية، آلات ومعدات فلاحية
 - **سلع التجهيزات الصناعية:** أدنى نسبة لها: 0.62% وأعلى نسبة لها 10.73%، تتكون هذه المجموعة من: المطاط والكاوتشاو، محركات وآلات
 - **سلع استهلاكية غير غذائية:** أدنى نسبة لها: 0.43% وأعلى نسبة لها: 17.71%، تتكون هذه المجموعة من: الصابون، الجرائد، المنشورات الدورية
- كما نلاحظ أن الصادرات من التجهيزات الفلاحية جد ضئيلة خلال الفترة 1995-2014 فنجد قيمها تتعدم تماما خلال السنوات: 2004، 2005، 2009، 2013.
- نلاحظ هيمنة صادرات المشتقات والمستخرجات البترولية والغازية على صادرات الوحدة 27، حيث أن زيت البترول الخام والمعادن الإسفلتية تمثل نسبة 47.60%، وغاز البترول ومحروقات غازية أخرى مثلت نسبة 31.65%، والزيوت البترولية غير الخامة بنسبة 19%، أي مجموع هذه الثلاث يصل إلى : 98.84%.
- ومنه خلال هذا التحليل المتعلق بعام 2014 نستنتج أن نسبة الصادرات خارج المحروقات تمثل ما نسبته 3.11% من إجمالي الصادرات منها: 82.15% منتجات نصف مصنعة، منها: 98.84% من مستخرجات البترول وتحويلات الغاز الطبيعي، ومنه إذا قمنا بطرح صادرات المستخرجات البترولية والغازية من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات فإن نسبة الصادرات تكاد تقترب من الصفر، ما يعزز فكرة عدم تنوع الصادرات الجزائرية ومنه عدم تنوع الاقتصاد الجزائري.

2- التركيز السلعي الكبير للصادرات الجزائرية:

من أجل قياس التركيز السلعي بين 1995 - 2013 لمجموعة من الدول، استخدمنا مؤشر هارفيندال - هيرشمان Herfindhal-Hirshman²⁰، كلما كانت قريبة من الواحد كلما كان التركيز الاقتصادي على سلعة ما في صادراتها قويا والعكس.

نلاحظ أن مؤشر التركيز السلعي للجزائر قريب جدا من مؤشر دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أنه بعيد نسبيا عن بعض مجموعة دول البريكس (البرازيل، الهند، جنوب أفريقيا، والصين)، كما أن التركيز السلعي للجزائر كبير جدا مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب.

كما أن مؤشر التركيز السلعي لأندونيسيا والتي نضبت آبار بترولها حاليا وأصبح لا يغطي حاليا إلا الاستهلاك المحلي، هذا البلد وجد نفسه مجبرا على الخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات في بداية سنوات 2000 شهد الاقتصاد الاندونيسي في ظرف زمني قياسي، فالصادرات النفطية لا تمثل سوى 18% في 2010 في مقابل 75.18% في سنة 1980.

3- درجة تنوع الصادرات حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (TCR):

تعتبر الميزة النسبية لبلد ما المحدد الأساسي لقيام التبادل التجاري حسب كثير الاقتصاديين، فمصطلح الميزة النسبية يرتكز على وجود فروقات بين التكاليف النسبية في مجموعة من البلدان، فيجد كل بلد من مصلحته التخصص في إنتاج وتصدير مجموعة من السلع التي يمتلك فيها ميزة نسبية أكثر من غيره، هذه الميزة التي عادة ما يصعب قياسها مباشرة لهذا نجد الكثير من الدراسات تستعمل مؤشر "الميزة النسبية الظاهرة" لأجل قياس التخصص الدولي²¹.

مصطلح الميزة النسبية الظاهرة استعمل أول مرة من قبل الاقتصاد Balassa عام 1965، والذي نص على أن المبادلات الدولية للسلع تعكس فروقات التكاليف بين الدول وتكشف في نفس الوقت الميزات النسبية لكل بلد، فكلما كانت قدرة بلد ما معتبرة في التجارة في سلعة ما كلما كانت ميزته النسبية في إنتاج تلك السلعة مهمة، هناك العديد من الطرق الرياضية لحساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، الطريقة الأكثر استعمالا في الدراسات التطبيقية ترتكز على مقارنة هيكل صادرات كل بلد مع منطقة مرجعية²².

سنحسب **ACR** للجزائر مقارنة بالعالم خلال السنوات 1996، 2000، 2005، 2010، 2014، وتحليل السلع والمنتجات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية (من بين 971 منتج اخترنا المنتجات التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية):

يتضح جليا امتلاك الجزائر لميزة نسبية في إنتاج سلع المواد الأولية ما يفرض عليها التخصص في إنتاج الموارد الطبيعية كما نصت على ذلك دافيد ريكاردو، كما نلاحظ أن السلع الصناعية لا تمتلك فيها الجزائر أي ميزة نسبية ظاهرة فمن بين 971 سلعة لا تمتلك الجزائر سوى 11 ميزة نسبية جلها تتعلق بالمواد الأولية ما يبين محدودية سلة السلع الموجهة للتصدير أي عدم تنوع الصادرات الجزائرية أي عدم تنوع الاقتصاد الجزائري، كما أن فترة التحليل تتزامن مع فترة الانفتاح التجاري وفترة البحبوحة المالية التي نتجت عن ارتفاع أسعار البترول، كما يتضح من الجدول أن منحى الميزة النسبية تنازلي في أغلب السلع أي أن تنافسية صادرات السلع الجزائرية في تراجع.

ثالث: دراسة قياسية لمحددات التنوع الاقتصادي في الجزائر

قبل بناء النموذج القياسي الذي يجلي لنا محددات التنوع الاقتصادي والتي لا تختلف عن محددات تنوع الصادرات نظريا لا بد من التطرق إلى محددات التنوع من جانب النظرية الاقتصادية، ومختلف الدراسات السابقة في هذا المضمار،

الدراسات التطبيقية الشبيهة بنموذج دراستنا كانت كالتالي:

✓ المركز الإفريقي للسياسات التجارية (CAPC) قام في سنة 2006 بنشر دراسة²³ له تحت رقم 36، قامت بتفسير تنوع الصادرات مقاسا بمؤشر هيرشمان المعياري بمجموعة من المتغيرات مصنفة حسب 5 أقسام:

- العوامل الفيزيائية: الاستثمار، النمو ورأس المال البشري.
- السياسات العمومية: سياسات الميزانية، سياسات تجارية وصناعية.

- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف، معدلات التضخم، الأرصدة الخارجية.
- **متغيرات مؤسسية:** الحوكمة، المحيط والاستثمارات والوضع الأمنية... الخ.
- **درجة النفاذ إلى الأسواق:** درجة الانفتاح للمبادلات السلعية والخدمية، درجة تنقل رؤوس الأموال... الخ.

النموذج الإحصائي تم تقديره باستعمال معطيات البنال لعينة تتكون من 18 بلد افريقي للفترة 1996-2001.

✓ دراسة أخرى للاقتصادي يافس كامغنا سيفرين Yves Kamagna Severin في بنك دول افريقيا الوسطى سنة 2007 لدول التجمع الاقتصادي والنقدي لدول افريقيا الوسطى (CEMAC)²⁴ خلال الفترة 1987-2006، حيث اعتبر التنوع الاقتصادي كمتغير تابع مفاًس بمؤشر هيرشمان المعياري، وافترض كمتغيرات مفسرة ما يلي: المتغيرات الفيزيائية (الاستثمار والدخل حسب الفرد)، السياسات (درجة الانفتاح التجاري)، الاقتصاد الكلي التضخم، سعر الصرف، رصيد الميزانية) ، المتغيرات المؤسسية (الحوكمة ، مناخ الأعمال).

1. النموذج الإحصائي:

نفترض في دراستنا كمتغير تابع التنوع الاقتصادي كدالة لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية كما أشرنا إلى ذلك في الدراسات السابقة أعلاه (المتغيرات الفيزيائية، السياسات، متغيرات الاقتصاد الكلي، المتغيرات المؤسسية) في النموذج الإحصائي نستخدم:

أ- المتغير التابع:

❖ **مؤشر التنوع الاقتصادي:** (ID) المحسوب من طرف الكنيساد (CNUCED) والذي يقيس إذا ما كانت هيكله الصادرات حسب المنتجات البلد أو مجموعة من البلدان قليلة أو كبيرة التباعد عن هيكل الصادرات حسب منتجات للعام.

ب - المتغيرات المستقلة (المفسرة):

الدراسات السابقة أفرزت مجموعة من المتغيرات المفسرة التي يمكن اعتمادها في نموذجنا:

1. الاستثمارات:

➤ الاستثمار المحلي: يعتبر الاستثمار المحلي أول محدد للتنوع الاقتصادي، ونعبر عنه بمؤشر التكوين الخام لرأس المال الثابت (FBCF) معبرا عنه كنسبة من الناتج المحلي الخام PIB.

➤ الاستثمار الأجنبي المباشر IDE: والذي يقيس حجم تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية ونعبر عنه كنسبة من الناتج المحلي الخام PIB.

2. مؤشرات التطور:

➤ مستوى التطور: متغير مفسر للتنوع كما أثبتت دراسة Imbs and Wacziarg بالتنوع يتزايد تناسباً مع التطور الاقتصادي، وللتعبير عن هذا المتغير نستعمل الناتج المحلي الخام حسب الفرد. PIBprHab.

3. السياسات الصناعية:

➤ كما أشرنا سابقاً فإن السياسات الصناعية وخاصة ما تعلق بالإنتاج الصناعي له أثر مباشر على التنوع، وللتعبير عن الإنتاج الصناعي نستعمل نسبة القيمة المضافة للصناعة إلى الناتج المحلي الخام.

4. متغيرات الاقتصاد الكلي:

نستخدم نفس متغيرات دراسة المركز الإفريقي للسياسات التجارية (CAPC):

➤ تعبير مؤشر أسعار الصرف: حسب الكثير من الدراسات فإن مؤشر أسعار المستهلك IPC يعتبر أداة لقياس التضخم.

سعر الصرف: هناك العديد من القياسات لسعر الصرف، في دراستنا نستعمل سعر

الصرف الفعلي الحقيقي TCER

السياسات التجارية:

➤ السياسات التجارية ترتبط أساسا بمسألة النفاذ للأسواق، في دراستنا هذه نستخدم معدل الانفتاح التجاري OUV

6. المتغيرات المؤسسية:

تتعدد التعاريف المتعلقة بالحوكمة الجيدة وأهم الدراسات في ذلك دراسة كوفمان Kaufman سنة 1996 حيث حدد ستة مؤشرات للحوكمة مصنفة إلى 3 أصناف: الحوكمة السياسية، الحوكمة الاقتصادية، الحوكمة المؤسسية، المؤشر المستخدم في دراستنا المؤشرات المنشورة في موقع البنك العالمي: التصويت والمسؤولية، الاستقرار السياسي وغياب العنف ، فعالية السلطات العمومية ، نوعية التنظيمات ، احترام القواعد والقوانين ، محاربة الفساد ، سنأخذ متوسط هذه المؤشرات تبعا لدراسة (CAPC).

النموذج الإحصائي القاعدي يكتب على الشكل الرياضي التالي:

$$Id_{it} = \beta_0 + \beta_1 FBCF_{it} + \beta_2 CrPlbhab_{it} + \beta_3 Ide_{it} \\ + \beta_4 VAIndus_{it} + \beta_5 IPC_{it} + \beta_6 TCER_{it} + \beta_7 OUV_{it} \\ + \beta_8 Gouve_{it} + \epsilon_t + \mu_t$$

سنقوم بتقدير النموذج أعلاه بالاستعانة بمعطيات Panel لعينة تتكون من 20 بلد صاعد وفي طريق النمو حسب تصنيف صندوق النقد الدولي للبلدان الصاعدة والسائرة في طريق النمو²⁵، فترة الدراسة كانت مقيدة بتوفر المعطيات وهي ممتدة من 1996-2014، المعطيات عبارة عن مشاهدات سنوية لكل بلد من 20 بلد المختارة.

سنحاول في الجدول أدناه استعراض نتائج تقدير النموذج الإحصائي باستخدام معطيات البنائ وذلك في أشكال النماذج الثلاثة: النموذج التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول رقم(01): محددات التنوع لمجموعة من البلدان: نتائج الدراسة القياسية

المتغيرات المفسرة	نتائج تقدير النموذج التجميعي	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	نتائج تقدير نموذج التأثير العشوائية
FBCF	-0.002 ** (0.01)	0.0001 (0.68)	0.0002 (0.60)
CrPibhab	-0.003 ** (0.02)	**0.0001 (0.003)	9.73 (0.83)
VAindus	0.006 *** (0.00)	*-0.001 (0.04)	-0.0007 (0.25)
IPC	0.04 (0.68)	0.01 (0.66)	0.012 (0.66)
TCER	1.71 (0.69)	-3.74 (0.75)	-4.43 (0.71)
OUVE	-0.04 (0.66)	-0.01 (0.64)	-0.01 (0.63)
Gouve	-0.03 *** (0.002)	**0.05 (0.00)	***0.05 (0.000)
Ide	**0.008 (0.01)	**0.004 (0.0002)	***-0.004 (0.0002)
الثابت	***0.47 (0.00)	***0.70 (0.000)	***0.69 (0.000)

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews

➤ * معنوي عند نسبة 1%، ** معنوي عند نسبة 5%، *** معنوي عند مستوى 10%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

➤ الأرقام بين قوسين تدل عن قيم p-value

ii. اختبار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة

جرت العادة الاعتماد على معامل التحديد كمؤشر رئيسي لمقارنة بين عدة نماذج قياسية

من ناحية الملاءمة للبيانات التي تجري عليها الدراسة، إلا أنه في نماذج البانال داتا لا

يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختبار نموذج البيانات الملائم وذلك لأن معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج لآخر، لذا يتم الاعتماد على قيمة (F) المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، واختبار هوسمان Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ويوضح الجدول رقم(2) أدناه نتائج الاختبار للنموذج الأكثر ملاءمة.

الجدول رقم: (02) نتائج الإختبار

قيمة p-value	قيمة احصائية الاختبار	الاختبار
0.000	233.898	قيمة اختبار (F) المقيد
0.01	19.62	واختبار Hausman

المصدر من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

يتضح من خلال الجدول السابق أن نتيجة اختبار (F) المقيد كانت ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% حيث بلغت قيمة p-value (0.00) وهذا يدل على أن نماذج التأثيرات أكثر ملاءمة من النموذج التجميعي للبيانات، ومن خلال اختبار هوسمان Hausman نلاحظ أن الاختبار دال احصائيا عند مستوى 5% حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.01) وهذا يدل على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة التي تهدف إلى تبين محددات التنويع.

من خلال نتائج اختبار النموذج الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم التوصل إلى نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة لدراسة محددات التنويع وعليه يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \text{ID} = & 0.000176619833272 * \text{CR_PIBHAB} + 0.000192432025697 * \text{FBCF} - \\ & 0.00404792046575 * \text{IDE} + 0.0120529669619 * \text{IPC} - \\ & 0.0130002339458 * \text{OUV} - 3.7369825637e-07 * \text{TCER} - \\ & 0.00120041415047 * \text{VA_INDUS} + 0.0594014770942 * \text{GOUV} + \\ & 0.709381293974 + [\text{CX}=\text{F}] \end{aligned}$$

III. نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة أفرز النتائج التالية:

- ✓ للتتويج الاقتصادي أو تنويع الصادرات 4 محددات رئيسية: الناتج المحلي الخام حسب الفرد، نسبة القيمة المضافة للصناعة إلى الناتج المحلي الخام، الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ هذه المجموعة من المتغيرات يمكن تصنيفها إلى صنفين: المتغيرات التي تهدف إلى تحسين تنويع الصادرات وتمثل في المتغيرات ذات المعاملات الموجبة، ومتغيرات تهدف إلى تركيز الصادرات والتي لها معاملات سالبة.
- ✓ مستوى الدخل حسب الفرد: والذي يعتبر محددًا أساسيًا للتتويج الاقتصادي والذي عبرنا عنه بالناتج المحلي الخام حسب الفرد له أثر إيجابي على التنويع (زيادة بقدر 0.0001% ينتج عنها زيادة بمعدل 1% في التنويع) وهذا ما يتطابق مع دراسة (Imbs and Wacziarg) والتي بينت أن الدول الفقيرة تسعى لتنويع صادراتها تماشيًا مع زيادة دخلها.
- ✓ الحوكمة لها دور إيجابي في الدفع بعجلة التنويع الاقتصادي (الزيادة بمعدل 0.5% ينتج عنها زيادة تقدر بـ 1% في التنويع) وهذا ما يبين الدور الكبير الذي يلعبه العامل المؤسسي.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر: كان المتوقع أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي في التنويع الاقتصادي ولكن النموذج المقدر بين عكس المتوقع (معامل الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي -0.004) وهذه النتيجة يمكن تفسيرها بأن معظم

تدفق الاستثمارات الأجنبي المباشر توجه نحو استغلال الموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية (كحالة الجزائر) وهذا ما يساهم في تركيز الاقتصاد وعدم تنوعه.

✓ الانتاج الصناعي: والذي يدفع بمسار التنوع الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية، إلا أن النموذج المقدر بين معاملة سالبة (-0.001) للإنتاج الصناعي، ويمكن تفسير ذلك إما بغياب القطاع الصناعي في بعض البلدان أو تركزه في صناعات جد محدودة في بلدان أخرى.

IV. تجارب بعض الدول التي نجحت في تنوع اقتصادها:

كثير من الدول التي نجحت في إرساء سياسات اقتصادية صحيحة ومستدامة وخاصة المتعلقة منها بتنوع الاقتصاد تشترك في العديد من النقاط التي يمكن الاستفادة منها، فدول مثل الشيلي اندونيسيا (خاصة العشرية الأولى لحكومة سيهاغو) ، ماليزيا ... برهنوا أن الدول الغنية بالموارد الطاقوية والتي شهدت فترات عدم استقرار سياسي واقتصادي نجحت في تنوع اقتصادياتها عن طريق انتهاز مجموعة من السياسات الناجعة ونذكر من هذه الدول :

✓ الشيلي: عرفت سنوات السبعينات لدولة الشيلي اضطرابات سياسية كبيرة (الانقلاب العسكري لبونشاش سنة 1973) وما تبعه من أزمات اقتصادية حادة²⁶ : من سنة 1973 إلى غاية 1975 مؤشر سعر الاستهلاك تضاعف بـ 3000%، أزمة مديونية حادة ، معدلات بطالة بلغت 33% سنة 1982 ، كل هذه الأوضاع دفعت بالشيلي إلى انتهاج سياسة تعتمد على التنوع الأفقي من خلال توسيع وإضفاء نوع من الديناميكية على صادراتها من المواد الأولية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة ، فقد قامت الشيلي بوضع سياسات مالية مكنت من تطوير الاقتصاد خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي شهده معدن النحاس في الأسواق العالمية ، كما ركزت الشيلي على تحسين مناخ الأعمال ففي تقرير للبنك العالمي صنفتها في المركز 34 عالميا من بين 189 دولة في مناخ الأعمال ، كما

قامت الشيلي بالإضافة إلى سياسة التنوع الأفقي بانتهاج سياسة التنوع العمودي في العديد من الصناعات كصناعة السلمون... الخ، كما تميز مسار التنوع الاقتصادي في الشيلي بـ: تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، توفير البنية التحتية، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تخصيص منح للطلبة للدراسة في الخارج... الخ.

✓ **إندونيسيا:** مثال مهم لسياسات تسيير الاقتصاد الكلي الذي يتميز بالمرونة والحيطة في نفس الوقت، فمنذ منتصف السبعينات وبفضل عائدات الثروة النفطية حولت اندونيسيا الجمع بين سياسة احلال الواردات والتركيز على التنمية الزراعية والريفية، وقد لعبت الحكومة دورا مهما في حسن استغلال عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي من أجل تصديره واستخدام مختلف الموارد المالية لإنتاج الأسمدة، فقد كان انشغال الحكومة منصبا على تعزيز قطاع الزراعة والاقتصاد الريفي، حيث شكلت البنية التحتية خاصة في المناطق الريفية ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية، في سنوات الثمانينات عندما كانت أسعار النفط منهارة كانت لإندونيسيا زراعة قوية قارة على توفير حاجيات البلاد بأسعار منخفضة، تحولت اندونيسيا بعد ذلك إلى التصنيع الموجه للخارج، وقد انتهجت سياسة لتنوع صادراتها معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف، كما كان لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للصناعات التصديرية الدور الكبير في نجاح سياسة التنوع الاقتصادي.

✓ **ماليزيا:** مثال آخر لنجاح سياسة التنوع الاقتصادي : وضعية جغرافية متميزة، منتجات غابوية، مطاط، نفط كلها موارد طبيعية خام حبيبت بها ماليزيا، في منتصف السبعينات قامت ماليزيا بتعزيز صادراتها من المنتجات الرخيصة معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف (مستفيدة في ذلك من اليد العاملة الرخيصة)، بالإضافة إلى ذلك فإن عوامل نجاح سياسة التنوع متعددة منها : انتهاج سياسة انفتاح تجاري كبيرة، الحفاظ على

معدلات ادخار كبيرة ، انشاء مناطق التجارة الحرة، إرساء آليات تمويل الصادرات، دعم الأبحاث وتطوير المنتجات والتسويق ، تطوير مجال النقل ، الاتصال ، البنية التحتية... الخ كلها مفاتيح نجاح إستراتيجية لتنويع الاقتصاد الماليزي.

❖ الشيلي، اندونيسيا، ماليزيا: هي حالات دول مختلفة تشترك في بعض الخصائص: أولاً تسريع مسار النمو والتطور والتحكم في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والذي استفاد من دعم داخلي كبير جدا ومهم، ثانياً: ارتفاع مستوى ودرجة تنوع الصادرات في أولى الأولويات في مجال التطوير والنمو، ثالثاً: الحكومات المعنية تعتمد على إدارات مستقرة، قوية وذات مصداقية، واعية بمخاطر الاعتماد على مورد طبيعي واحد.

خاتمة:

حاولنا في دراستنا تسليط الضوء على مكانة التنويع الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية ثم عرجنا يعد ذلك إلى مفهوم اقتصادي آخر مناقض للتنويع الاقتصادي وهو: العلة الهولندية محاولين بذلك إسقاط أعراضه على واقع الاقتصاد الجزائري، ثم تناولنا بالتفصيل هيكل الصادرات الجزائرية مبينين الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية، ثم قمنا بدراسة قياسية لمحددات التنويع الاقتصادي راسمين بذلك معالم المتغيرات التي يجب إيلاء الاهتمام بها من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، وقد أسفرت دراستنا على النتائج التالية:

✓ تقر الأدبيات الاقتصادية على الدور المهم الذي يلعبه التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات في النمو الاقتصادي، فتنويع الصادرات يعتبر مفتاح أساسي للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والحد من تبعات لعنة الموارد الطبيعية وكذا التقليل من مخاطر التبعية لتقلبات أسعار البترول.

✓ المرض أو العلة الهولندية مصطلح اقتصادي يشير إلى الآثار الضارة التي تحدث نتيجة العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية خصوصاً النفط والتدني الذي يحدث في القطاعات الأخرى خاصة الصناعة، وتعاني معظم الدول الأحادية التصدير من أعراض

هذه العلة، وقد كانت نتيجة تفسيرنا لواقع الاقتصاد الجزائري وفق أعراض العلة الهولندية إلى غياب أعراض العلة الهولندية وذلك للأسباب التالية:

- عدم تحسن سعر الصرف الحقيقي خلال فترة الدراسة.
- عدم تحقق فرضية التشغيل التام.
- غياب وضعف القطاع الصناعي الذي يتميز بقدرة تنافسية جد ضعيفة منذ البداية.
- ✓ من خلال تحليلنا للمصادر الجزائرية وجدنا تركيبة سلعية قليلة التنوع (ما يعادل 97% منها محروقات سنة 2014) ، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من الصادرات خارج المحروقات عبارة عن مجموعة منتجات نصف مصنعة (ما يقارب 82.15% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2014) ، وبعد تحليلنا التفصيلي لمجموعة المنتجات نصف مصنعة إتضح أن 96.82% من عائدات الصادرات من هذه المجموعة تتمثل في الوحدة 27 (المعادن المذابة، زيوت معدنية، منتجات مقطرة) وهذا ما يعزز فكرة التركيز الشديد للاقتصاد الجزائري على مستخلصات المحروقات والمعادن، وكما ساقطنا دراستنا إلى التوغل أكثر في تركيب صادرات الوحدة 27 فوجدنا أن 98.84% منها عبارة عن زيوت البترول الخام والمعادن الإسفلتية وكذا غاز البترول ومحروقات الغاز... الخ، ومنه نستنتج أنه إذا قمنا بطرح صادرات مستخلصات البترول والغاز والمعادن من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات فإن نسبة الصادرات تكاد تقترب من الصفر.

✓ نسبة مساهمة صادرات السلع المصنعة إلى إجمالي السلع المصدرة ضعيفة جدا مقارنة بدول الجوار (متوسط تونس 50%، متوسط المغرب 80%)، كما أن نسبة الجزائر أضعف من النسبة المسجلة في السعودية (بلد عضو في منظمة OPEP صادراتها من المحروقات تتجاوز صادرات الجزائر 10مرات) ، كما أن نسبة صادرات السلع العالية التكنولوجية إلى إجمالي الصادرات الصناعية تكاد تكون معدومة طول فترة الدراسة.

✓ أظهرت دراستنا لمستوى تنافسية الصادرات الجزائرية حسب مؤشر الميزة الظاهرة (TCR) أنه من بين 971 سلعة لا تمتلك الجزائر سوى ما يقارب 11 ميزة نسبية جليها تتعلق بالموارد الطبيعية ما يفرض عليه التخصص في إنتاج المواد الأولية وفق نظرية ريكاردو.

خلصت الدراسة القياسية إلى أنّ محددات التنوع لعشرين بلد صاعد وسائر في طريق النمو باستخدام معطيات البانال كانت كالتالي: الناتج المحلي الخام حسب الفرد (والذي يمثل مستوى الدخل حسب الفرد)، نسبة القيمة المضافة للصناعة إلى الناتج المحلي الخام (والتي تمثل السياسات الصناعية)، الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر. من خلال ما تقدم ذكره وبناءً على نتائج الدراسة نوجز التوصيات التالية:

- مهما تكن إستراتيجية التصدير التي تنتهي بها الجزائر توسعية كانت أو تكثيفية يجب إيلاء إهتمام بالغ للمحددات الرئيسية للتنوع الاقتصادي والمتمثلة في (السياسات الصناعية الإستثمار الأجنبي المباشر، تحكيم مناخ الأعمال، الحوكمة....)
- تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول، ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة، من خلال إصلاح المنظومة المالية والمصرفية على أساس إقامة نظام مالي، حديث وفعال يساهم في والاستثمار المنتج بدل تمويل الواردات، والمساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، لضمان نمو فعلي.

الترياق الشافي من المرض الهولندي هو تعقيم الدخول المتنامية بسرعة من القطاع المزدهر (المحروقات) ويجب على الحكومة أن تراكم الإحتياطات الأجنبية وكذلك منع الإحتياطات الإضافية من التقيد في الاقتصاد المحلي وقد سمي ذلك "Cordon" حماية سعر الصرف".

الهوامش والإحالات:

- ¹ Jean Claude Berthéleny , « Economie internationale et diversification économique », Revue d'économie politique , 2005/5 vol : 115 , page : 599.
- ² Glenn MacLaughlin, “ industrial diversification in american cities, Quarterly Journal of economics ” , n° 45, November 1930, p : 131-149.
- ³ Hakim Ben Hammouda et autres , « la diversification, vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique, centre africain de politique commerciale, n°36 , juin 2006 , p
- ⁴ Rosenstein , Rodan, “ problems of industrialization of eastern and south-eastern Europe”, Economic journal, vol. 33, p:202-2011
- ⁵ KusnetsS , « modern economic growth » , in : Yale University Press, New Haven, 1966.
- ⁶ Rostow W, “ the stage of economic groth : A non communist manifesto”, Cambridge University Press, 1960.
- ⁷ Hakim Ben Hammouda et autres , « la diversification, vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique,
- ⁸ Hakim Ben Hammouda et autres , D'une diversification spontanée à une diversification organisée ; quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord ? , Revue économique- vol 60 n° 1 , janvier 2009 , p 133-156.
- ⁹ ImbsJ , Wacziarg R, « stages of diversification » , in The american economic review, MARCH 2003.
- ¹⁰ Klinger B , Lederman D, “discovery and Development : An Empirical Exploration of New Products”, World Bank Policy Research Working Paper 3450, Washington, DC.
- ¹¹ CadotO , C. carrère et V.strauss-Kahn (2011), « export diversification : What's behind the hump ? » , The Revue of economics and statistics 93 (2) , page 590 à 650.

¹² تفسر عملية تنوع الصادرات التي يمكن أن ينتهجها بلد ما بالقدرة على إنشاء خطوط جديدة للتصدير وترقيتها، وهذا ما يسمى بالهامش التوسعي *marge extensive* ، كما يمكن لعملية تنوع الصادرات أن تأخذ شكل الزيادة في قيمة صادرات السلع الموجودة أصلا في القاعدة التصديرية وهذا ما يسمى الهامش التكثيفي *marge intensive*

¹³ تعود الجذور التاريخية لهذه التسمية نسبة للوضع الاقتصادية التي كانت تتسم بها هولندا في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، ولم يشفق الشعب الهولندي من هذا المرض إلا بعد نضوب آبار البترول.

¹⁴ Jean-Philippe Koutassila , le syndrome hollandais , théorie et vérification empirique au Congo et au
Cameron, Centre d'économie du développement , université montesqueu-Bordeux Iv , France , p : 7,8

¹⁵ حسب معطيات موقع الكنيساد CNUCED

¹⁶ حسب معطيات البنك العالمي (ملف الجزائر)

¹⁷ Hélène Djoufelkit , Rente , développement du secteur productif et croissance en Algérie, Agence Française de Développement , p 11.

¹⁸ Youcef Benabdellah « l'économie algérienne entre réformes et ouverture ; quelle priorité », CREAD, p2.

¹⁹ معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

²⁰ يعتمد مؤشر هيرشمان الطبيعي على قياس تركيب ونسبة المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، وإبراز التغيرات التي طرأت على مكوناتها

²¹ Dr IhebFrija , la compétitivité de l'industrie d'habillement tunisienne , atouts et limite , cahiers de lab RII,
document de travail N° 200, laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation ; 2008 , p 09

²³ Hakim Ben Hammouda et autres , « la diversification, vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique, Opcit.

²⁴ الكاميرون، جمهورية الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد.

²⁵ البلدان المختارة: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، المملكة العربية السعودية، الصين، الهند،

اندونيسيا، إيران، الفلبين، روسيا، تايلاندا، تركيا، أوكرانيا،

فينزويلا، الفيتنام، البرازيل، الشيلي، ماليزيا، المكسيك.

²⁶ Alan Gelb, diversification de l'économie des pays riches en ressource naturelles, contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 novembre 2010.